عم
ضعًا وبوبه ذلك دخول المعرفة عليه والصواب قطع الالف واجراوه على قراءة العامة
قال الشيخ ونقول ان ابن محيصن قارئ جليل مشهور بمعرفة العربية وقد اخذ
عن ابي عمرو بن العلا فسطلة لقراته وجه وذلك انه يجعل استفعل من البريق
برق واستبرق كعجب واستعجب ولما كان قوله خضر يدل على الخضرة وهي لون ذلك
السندس وكانت الخضرة مما يتموه بها السندس بهاء ذهبه وغلس اخبر ان في ذلك برقا
وحسنا من غلسه فاستبرق فعل ماض والضمير فيه عايد على السندس او على
الاخضر الدال عليه خضر وهذا التوجيه اولى من تلحين من يعرف العربية وتوهيم
ضابط ثقة قلت هذا هو الذي ذكره مكي وحكيته عنه وهذه القراءة
قد تقدمت في سورة الكهف وانما اعدت ذلك لزيادة هذه الفوايد قوله وحلوا
عطف على ويطوف عطف ماضيا لفظا مستقبلا معنى وابرزه بلفظ الماضي
لتحققه وقال الزمخشري بعد سوال وجواب من حيث المعنى وما احسن بالمعصم ان
يكون فيه سواران سوار من ذهب وسوار من فضة وناقشه الشيخ في قوله بالمعصم
فقال قوله بالمعصم اما ان يكون منصوب احسن وان يكون بدلا منه واما ان يكون
معمول احسن وقد فصل بينهما بالجار والمجرور فان كان الاول فلا يجوز لانه يلزمه
زيادة الباء في منصوب افعل للتعجب لا تقول ما احسن بزيد تريد ما احسن زيدا وان
كان الثاني وفي مثل هذا الفصل خلاف والمنقول عن بعضهم انه يجوز والمولد منا
ينبغي اذا تكلم ان يحترز في كلامه بما فيه خلاف قلت واي غرض له في تتبع كلام
هذا الرجل حتى في هذا الشي اليسير على ان الصحيح جوازه وهو المسموع من العرب
نثرا قال عمرو بن معدي كرب لله در بني فلان ما اشد في الهيجا لقاها
واثبت في المكرمات بقاها واحسن في الازمات عطاها والشاعر على الغير هذا اول
قوله انا نحن نزلنا يجوز ان يكون نحن توكيدا لاسم ان وان يكون فصلا وعلى
هذين الوجهين هو خبر ان ويجوز ان يكون نحن مبتدا ونزلنا خبره والجملة خبر ان
وقال مكي نحن في موضع نصب على الصفة لاسم ان لان المضمر يوصف بالمضمر اذ هو
بمعنى التاكيد ولا لمعنى التحلية ولا يوصف بالظاهر لانه بمعنى التحلية والمضمر
مستغن عن التحلية لانه لم يضمر الا بعد ان عرف بحليته وعينه وهو يحتاج الى التاكيد
لما لا الحد عنه قلت وهذه عبارة غريبة جدا كيف يجعل المضمر يوصف
بمثله او العلم خلافا في عدم جواز وصف المضمر اما النقل عن الكسائي انه جوز

وصف

وصف ضمير الغايب بالمظهر نحو مررت به العاقل على ان يكون العاقل نعتا اما
وصف ضمير الغايب لضمير اخر فلا خلاف في عدم جوازه ثم كلامه يوول الى التاكيد
فلا حاجة الى العدول عنه قوله او كفورا في او هذه اوجه احدها انها
على بابها وهو قول سيبويه قال ابو البقا وتفيد في النهي عن الجميع لانك اذا
قلت في الاباحة جالس الحسن او ابن سيرين كان التقدير جالس احدهما فاذا نهى
قال لا تكلم زيدا او عمرا فالتقدير لا تكلم احدهما فايهما كلمه كان احدهما فيكون
ممنوعا منه فكذلك في الاية ويوول المعنى الى التقدير ولا تطع منهما اثما ولا
كفورا وقال الزمخشري فان قلت معنى او ولا تطع احدهما فهلا جي
بالواو ليكون نهيا عن طاعتهما جميعا قلت لو قيل ولا تطعهما جاز ان يطيع احدهما
واذا قيل لا تطع احدهما علم ان الناهي عن طاعة احدهما عن طاعتهما جميعا
انهى فاذا نهي ان تقول لابويه اف علم انه منهي عن ضربهما على طريق الاولى
الثاني انها بمعنى لا اي لا تطع من اثم ولا من كفر قال مكي وهو قول الفرا وهو
بمعنى الاباحة التي ذكرنا الثالث انها بمعنى الواو وقد تقدم ان ذلك قول الكوفيين
وتقدمت ادلتهم والكفور وان كان يستلزم الاثم الا انه عطف لاحد شيين
اما ان يكون باستخصيص بعضهما وفي التفسير الاثم عتبة والكفور الوليد واما ما قاله
الزمخشري قال فان قلت كانوا كلهم كفرة فما معنى القسمة في قوله اثما
او كفورا قلت معناه ولا تطع منهم راكبا لما هو اثم داعيا لك اليه او
فاعلا لما هو كفر داعيا لك اليه لانهم اما ان يدعوه الى مساعدتهم على فعل
هو اثم او كفر او غير اثم ولا كفر فنهي ان يساعدهم على الاثنين دون الثالث قوله
ونستحه فيه دليل على عدم ما قاله بعض اهل علم المعاني والبيان ان الجمع بين الحاء
والهاء مما يخرج الكلمة عن فصاحتها وجعلوا من ذلك قوله كريم متى امدحه
امدحه والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي
البيت لا يعاد ويمكن ان يفرق بين ما البيت وبين الاية الكريمة بان التكرار في البيت
هو المخرج له عن الفصاحة بخلاف الاية الكريمة فانه لا تكرار فيها قوله يوما ثقيلا
سمي بذلك لا طرف ووصفه بالثقل على المجاز لانه من صفات الاعيان لا المعاني ووراءهم
بمعنى قدامهم قاله مكي وقيل الوراء بمعنى خلف فظاهر هذا انه حقيقة والصحيح انه استعير
لما هو قبل لها هو علامة اي قد اظهروه كانه لا يعنيهم وفيه تجوز قوله واذا شينا
قال الزمخشري وحقه ان يجي بان لا باذا لقوله وان تتولوا يستبدل قوما غيركم

Copyright © King Saud University